

عنوان البحث

المسؤولية المدنية الناشئة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي

في النظام السعودي

إعداد:

بدر عبدالله السبيعي

الرقم الأكاديمي:

221002181

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

في ظل الطفرة التقنية التي يشهدها العالم اليوم برز الذكاء الاصطناعي بوصفه أحد أهم الابتكارات التي غيرت ملامح الحياة الإنسانية، وأعدت تشكيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، ومع تزايد الاعتماد على الأنظمة الذكية في مجالات متعددة برزت معها تحديات قانونية معقدة تتعلق بتحديد المسؤولية المدنية عن الأفعال الصادرة عن هذه الأنظمة، خصوصاً في مجال الجرائم الإلكترونية التي أصبحت تتخذ أشكالاً جديدة تتجاوز القدرات البشرية في بعض الأحيان، فالتطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي جعل من الممكن استخدام البرمجيات الذكية في تنفيذ أفعال إجرامية بشكل دقيق ومنظم، كاختراق الأنظمة البنكية، أو تزيف البيانات، أو انتحال الهويات الرقمية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول من يتحمل تبعه هذه الأفعال من منظور قانوني¹.

ولقد أوجدت هذه التطورات فجوة واضحة بين ما هو تقني وما هو قانوني، إذ أن القواعد التقليدية للمسؤولية المدنية التي تقوم على إثبات الخطأ والضرر وعلاقة السببية قد لا تكون كافية للتعامل مع الأفعال التي تصدر عن أنظمة تعمل بقدر كبير من الاستقلالية والذاتية، فالذكاء الاصطناعي اليوم لا يقتصر على التنفيذ الميكانيكي للأوامر، بل يمتلك القدرة على التعلم واتخاذ القرار والتفاعل مع البيئة المحيطة، وهو ما يجعل من الصعب أحياناً تحديد ما إذا كان الخطأ ناجماً عن الإنسان المشغل للنظام، أم عن المبرمج، أم عن النظام ذاته الذي يعمل وفق خوارزميات معقدة قادرة على تطوير نفسها دون تدخل بشري مباشر، ومن هنا

¹ المعبيد، عمر إبراهيم، "المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج (40)، ع (2)، (2023)، ص 144.

تنشأ إشكالية قانونية جوهرية تتعلق بمدى إمكانية مساءلة النظام الذكي عن أفعاله، أو إسناد المسؤولية إلى من قام بإنشائه أو استخدامه².

ومن الملاحظ أن النظام القانوني السعودي بالرغم من حداثة تعامله مع قضايا الذكاء الاصطناعي، يمتلك قاعدة فقهية متينة يمكن الانطلاق منها لمعالجة هذه الإشكاليات، فالقواعد العامة في الشريعة الإسلامية – التي يقوم عليها التشريع السعودي – تنص على مبدأ الضمان في كل ضرر يحدث بفعل الإنسان أو بسبب ما يملكه أو يستخدمه، مما يعني إمكانية تكييف الأفعال الناشئة عن الأنظمة الذكية ضمن هذا الإطار طالما أن هناك علاقة سببية بين الفعل والضرر، ومع ذلك يظل التحدي في تحديد طبيعة العلاقة بين الفاعل البشري والنظام الآلي خاصة في الحالات التي يكون فيها الذكاء الاصطناعي قادراً على اتخاذ قرارات مستقلة تماماً، كما هو الحال في الجرائم الإلكترونية المعقدة التي تُنفذ من خلال برمجيات ذاتية التشغيل تعمل دون إشراف مباشر³.

وقد دفع هذا الواقع عدد من الفقهاء والمشرعين في العالم إلى طرح أفكار جديدة تتعلق بضرورة إعادة النظر في مفهوم "الشخصية القانونية" وربطها بالذكاء الاصطناعي، فهناك من يرى أن تطور الأنظمة الذكية قد يقود مستقبلاً إلى الاعتراف لها بوضع قانوني خاص شبيه بما يُعرف في بعض التشريعات بـ "الشخصية الإلكترونية"، بحيث يمكن مساءلتها عن الأضرار التي تسببها، ويستدل أصحاب هذا الاتجاه بعدة شواهد من أبرزها منح المملكة العربية السعودية في عام 2017 الجنسية للروبوت "صوفيا"، وهو حدث رمزي فتح الباب واسعاً أمام التفكير في مدى إمكانية اعتبار الأنظمة الذكية أطراف قانونية في المستقبل، وطرح فكرة منح الروبوتات وضع

² المالكي، خالد بن عبد الرحيم بن جابر، "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي دراسة تحليلية تأصيلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج (47)، ع (47)، (2024)، ص 1771.

³ التونسي، آيات بنت أحمد، "القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية (دراسة تحليلية مقارنة)"، المجلة العربية للنشر العلمي، مج (7)، ع (73)، (2024)، ص 370.

قانوني خاص يسمح بمساءلتها في حال ارتكابها للجرائم والأفعال الضارة، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لا تزال مثار جدل واسع إلا أنها تعكس إدراك متنامي بضرورة تطوير المفاهيم القانونية التقليدية لمواكبة التطور التكنولوجي الهائل.⁴

وعليه يتضح أن التطور السريع لتقنيات الذكاء الاصطناعي وارتفاع قدراتها على اتخاذ القرارات المستقلة يثير تساؤلات قانونية حقيقية حول من يتحمل تبعات الأفعال الصادرة عن هذه الأنظمة خاصة في سياق الجرائم الإلكترونية، ومن هنا تنشأ إشكالية البحث الأساسية المتعلقة بإمكانية مساءلة الأنظمة الذكية قانونياً، أو تحديد المسؤولية على الإنسان المشغل أو المبرمج، ويهدف هذا البحث بشكل خاص إلى دراسة المسؤولية المدنية الناشئة عن الأفعال التي تصدر عن الذكاء الاصطناعي في محاولة لتحديد أطر قانونية مناسبة تتماشى مع الواقع التكنولوجي الحديث.

أولاً أهمية البحث:

➤ الأهمية العلمية للبحث:

تنبع الأهمية العلمية للبحث من كونه يتناول موضوع حديث ومعقد يجمع بين القانون والتكنولوجيا، وهو المسؤولية المدنية الناشئة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو مجال لا يزال في طور التكوين في الفقه القانوني العربي والسعودي على وجه الخصوص، ويسهم هذا البحث في إثراء المكتبة القانونية بدراسة تأصيلية تحليلية تسعى إلى توضيح الأسس النظرية التي يمكن الاستناد إليها في تكييف الأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية، وبيان مدى انطباق قواعد المسؤولية المدنية التقليدية عليها، كما يهدف

⁴ داغر، سارة محمد، "المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوت: دراسة مقارنة"، جامعة ميسان، كلية القانون قسم القانون الخاص، (2023)، ص

إلى سد الفجوة المعرفية في الدراسات القانونية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وإبراز التحديات التشريعية التي تواجه المشرع السعودي في ظل التطور السريع للتقنيات الحديثة، مما يجعله مرجعاً أكاديمياً يمكن أن يستند إليه الباحثون والدارسون في المستقبل.

➤ الأهمية العملية للبحث:

تتجلى الأهمية العملية للبحث في كونه يتناول قضية تمس الواقع العملي بشكل مباشر، خاصة مع تزايد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية والتجارية والخدمية داخل المملكة العربية السعودية، إذ أن فهم أبعاد المسؤولية المدنية في الجرائم الإلكترونية يُسهم في تطوير السياسات القانونية والقضائية التي تنظم العلاقة بين الإنسان والنظام الذكي، ويعزز قدرة الجهات المختصة على تحديد المسؤوليات القانونية في حال وقوع أضرار أو انتهاكات رقمية، كما أن النتائج المتوقعة من هذا البحث يمكن أن تدعم جهود الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، والجهات التشريعية والقضائية في وضع أطر قانونية متكاملة تضمن الاستخدام الآمن والمسؤول للتكنولوجيا المتقدمة، وتحقيق التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

ثانياً أهداف البحث:

1. تحليل المفهوم والطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية الناشئة عن الجرائم المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي.
2. تحديد أبرز التحديات القانونية والمسائل الإشكالية المتعلقة بإثبات المسؤولية المدنية عن الجرائم المرتكبة بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3. عرض أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية، وكيف

يمكن أن تُستغل هذه التطبيقات في ارتكاب الجرائم التي تثير مسؤولية مدنية.

4. تحليل النصوص التشريعية والأنظمة السعودية ذات الصلة بالمسؤولية المدنية عن الجرائم المرتكبة

باستخدام الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى كفايتها لمواجهة هذه الجرائم الحديثة.

5. تحليل مدى ملائمة السياسات القانونية والتنظيمية الحالية في المملكة العربية السعودية للتعامل

مع تحديات الذكاء الاصطناعي، وتحديد مجالات التطوير المحتملة لتعزيز الحماية القانونية للأفراد

والمؤسسات.

ثالثاً إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في دراسة المسؤولية المدنية عن الأضرار الناتجة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة

باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبيان مدى قدرة النصوص والأنظمة القانونية السعودية الحالية على

استيعاب هذه الأفعال، لا سيما في الحالات التي يتصرف فيها النظام الذكي بشكل ذاتي دون تدخل مباشر من

الإنسان، وتشير هذه الإشكالية إلى وجود فجوة واضحة في التشريع الحالي، إذ أن الأحكام التقليدية للمسؤولية

المدنية لم تتناول بعد طبيعة العلاقة بين الفاعل البشري والنظام الذكي، وما إذا كان من الممكن إسناد

المسؤولية للإنسان المشغل أو المبرمج، أو التفكير في أطر قانونية جديدة تتماشى مع التطورات التقنية

الحديثة.

رابعاً تساؤلات البحث:

1. ما مدى إمكانية تطبيق أحكام المسؤولية المدنية في النظام القانوني السعودي على الأضرار الناتجة

عن الجرائم المرتكبة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي؟

2. ما المفاهيم الأساسية للمسؤولية المدنية؟ وكيف يمكن تطبيقها على الأفعال الضارة الصادرة عن

الأنظمة الذكية في المملكة العربية السعودية؟

3. ما أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القطاعات المختلفة بالمملكة العربية السعودية؟ وكيف يمكن

أن تُستغل هذه التطبيقات في ارتكاب الجرائم التي تثير مسؤولية مدنية؟

4. ما التحديات القانونية الرئيسة التي تواجه تطبيق أحكام المسؤولية المدنية على الجرائم المرتكبة

باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي؟

5. هل تناول المشرع السعودي في تشريعاته مسألة المسؤولية المدنية عن الجرائم المرتكبة باستخدام

الذكاء الاصطناعي؟ وما مدى وجود تطبيقات عملية أو قضائية لهذه النصوص في الواقع السعودي؟

6. كيف يمكن تحقيق التوازن بين التطور التقني المتسارع في مجال الذكاء الاصطناعي ومتطلبات

الحماية القانونية للأفراد والمؤسسات من الأضرار المدنية الناشئة عن هذه الجرائم في المملكة العربية

السعودية؟

خامساً منهجية البحث:

سيعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمعالجة موضوع المسؤولية المدنية الناشئة

عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، وذلك لما يتميز به هذا

المنهج من قدرة على تحليل الظواهر القانونية وتفسيرها في ضوء النصوص النظامية والمبادئ الفقهية ذات

الصلة، فقد تم توظيف هذا المنهج لوصف الإطار القانوني القائم في المملكة العربية السعودية، وتحليل

نصوص الأنظمة ذات العلاقة مثل؛ نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام البيانات والذكاء الاصطناعي،

واستخلاص مدى كفايتها في تنظيم المسؤولية المدنية المترتبة على أفعال الذكاء الاصطناعي.

كما سيستخدم المنهج الاستقرائي من خلال تتبع النصوص النظامية السعودية، وقرارات الجهات القضائية ذات الصلة، وتحليل الوقائع الافتراضية التي قد تنشأ عن استخدام الذكاء الاصطناعي في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، ويسمح هذا المنهج باستخلاص القواعد العامة التي تحكم هذه المسؤولية، وربطها بالمبادئ الأساسية للمسؤولية المدنية في النظام السعودي، حيث يتيح الجمع بين المنهجين الوصفي والتحليلي والاستقرائي فهم دقيق لطبيعة المسؤولية المدنية في الجرائم الإلكترونية المرتكبة بواسطة الذكاء الاصطناعي، مما ساهم في بناء رؤية علمية تسعى إلى توضيح الأساس القانوني لهذه المسؤولية، واقتراح سبل تطويرها بما يتلاءم مع التطور التكنولوجي الذي تشهده المملكة العربية السعودية.

سادساً الدراسات السابقة:

1. دراسة (المالكي، 2024)، بعنوان: "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام

السعودي دراسة تحليلية تأصيلية".

هدفت الدراسة تحليل مسألة المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي باعتبارها من القضايا الحديثة التي أثارت اهتماماً واسعاً ونقاشاً قانونياً عميقاً في النظام القانوني السعودي، خاصةً في ظل غياب نصوص نظامية صريحة تُحدد من يتحمل المسؤولية عن أفعال الأنظمة الذكية، وما إذا كان ينبغي منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة يمكن مساءلته بموجبها، وقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذا الإشكال القانوني المستجد الذي ما زال يشكل تحدياً أمام الفقه والقضاء والتشريع في المملكة، واعتمدت الدراسة على المنهج التأصيلي التحليلي الذي مكّن الباحث من تناول الأسس النظرية للمسؤولية المدنية في ضوء القواعد القانونية السعودية، وتحليل مدى انطباقها على الأفعال الصادرة عن الذكاء الاصطناعي، كما استعان الباحث بالمنهج المقارن في نطاق محدود عند الضرورة، وذلك لاستعراض أبرز الاتجاهات القانونية في

بعض التشريعات الحديثة التي تناولت المسألة بهدف الاستفادة مما يتناسب مع خصوصية النظام القانوني السعودي دون الخروج عن إطاره.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الفقه القانوني والتشريعات المدنية في مختلف الدول، بما فيها المملكة العربية السعودية لم تتوصل بعد إلى تعريف دقيق وشامل لمفهوم الذكاء الاصطناعي، كما أن المنظومة التشريعية السعودية ما تزال تفتقر إلى تنظيم قانوني متكامل يحكم تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومسؤوليته المدنية، كما بيّنت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرة متقدمة على محاكاة السلوك البشري واتخاذ القرارات بصورة مستقلة، الأمر الذي يجعل التفكير في منحه شخصية قانونية أمر مهم لمواكبة تطور تطبيقاته واتساع استخدامه في مختلف المجالات، وعلى الرغم من وجود اتجاهات فقهية تعارض هذا الطرح إلا أن الباحث تبني الرأي القائل بضرورة الاعتراف بهذه الشخصية كوسيلة لضمان تحقيق العدالة وحماية المتضررين من الأفعال الصادرة عن الأنظمة الذكية.

وبالنظر إلى أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة يمكن القول إن كلا الدراستين تتفقان في اهتمامهما بمسألة المسؤولية المدنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي وتحليل آثارها القانونية والفكرية، إلا أن الاختلاف الجوهرى يتمثل في أن الدراسة السابقة تناولت التنظيم القانوني العام للذكاء الاصطناعي في إطار مقارنة، بينما ركزت هذه الدراسة الحالية على المسؤولية المدنية الناشئة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي تحديداً، مما يمنحها طابع تطبيقي أكثر ارتباطاً بالواقع التشريعي الوطني، ويجعلها تسهم في إثراء الفقه القانوني السعودي برؤية جديدة تتلاءم مع التطور التقني المتسارع.

2. دراسة (علي، 2025)، بعنوان: "المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الروبوت الطبي وآثارها".

هدفت الدراسة إلى تحليل الأسس النظرية للمسؤولية المدنية الناشئة عن الأضرار الناتجة عن استخدام الروبوت الطبي في المملكة العربية السعودية، بوصفها من الموضوعات الحديثة والمعقدة التي أثارت اهتمام الفقه القانوني في ظل التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي خاصة في المجال الطبي، وتناولت الدراسة بصورة خاصة الروبوت الجراحي باعتباره أكثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي حساسية وخطورة على حياة الإنسان، وسعت إلى تحديد القواعد النظامية الأنسب التي يمكن أن تُطبَّق في حال وقوع ضرر نتيجة استخدامه سواء كانت هذه المسؤولية عقدية أو تقصيرية. كما بحثت الدراسة في تحديد نطاق المسؤولية بين الأطراف المختلفة مثل؛ المصنع، أو المبرمج، أو المستخدم، أو الطبيب المساعد، أو المريض، إضافة إلى مناقشة الرأي القائل بتحميل الروبوت نفسه المسؤولية المدنية في حال الاعتراف له بالشخصية القانونية المستقلة، باعتباره كيان قادر على اتخاذ القرار والتصرف الذاتي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي التأصيلي في تناول المفاهيم القانونية المرتبطة بالمسؤولية المدنية، إلى جانب المنهج المقارن الذي أتاح للباحث استعراض التجربة القانونية المصرية ومقارنتها بالنظام السعودي، بهدف الكشف عن أوجه القوة والقصور في كل نظام قانوني واقتراح سبل التطوير التشريعي المناسبة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها غياب تنظيم قانوني واضح في النظام السعودي يخص المسؤولية المدنية الناتجة عن استخدام الروبوتات الطبية، وأن هناك حاجة ماسة لوضع إطار نظامي يحدد المسؤوليات القانونية للأطراف المختلفة عند وقوع الضرر، كما أكدت أن منح الروبوت الطبي الشخصية القانونية لا يزال محل جدل فقهي واسع لما يثيره من إشكالات قانونية وفلسفية تتعلق بمفهوم الذمة والمسؤولية.

وعند تناول أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، يتضح أن كلتا الدراستين تتفقان في معالجهما لمسألة المسؤولية المدنية الناتجة عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، واهتمامهما بتحليل الأبعاد القانونية والفكرية المرتبطة بها غير أن الاختلاف الجوهرى يتمثل في تركيز الدراسة السابقة على التطبيقات الطبية للذكاء الاصطناعي ممثلة في الروبوت الطبي، بينما تتناول الدراسة الحالية الموضوع ذاته في سياق أوسع يرتبط بالجرائم الإلكترونية التي تُرتكب باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية السعودية، وبهذا تتميز الدراسة الحالية ببعدها التطبيقي المرتبط بالجوانب الجنائية والمسؤولية المدنية عن الأفعال غير المشروعة الناشئة عن الأنظمة الذكية، مما يجعلها أكثر اتساعاً وشمولاً من الناحية التحليلية والقانونية.

3. دراسة (كريم، 2022)، بعنوان: "التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ((دراسة مقارنة))".

هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار القانوني المنظم للذكاء الاصطناعي، واستعراض تطور هذا التنظيم في عدد من الدول محل المقارنة، وتحليل تطوره التاريخي والتشريعي، وصولاً إلى تقديم مقترحات تشريعية تسهم في تطوير هذا النظام القانوني، حيث اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي لبحث المفاهيم والنصوص القانونية ذات الصلة، إلى جانب المنهج المقارن الذي أتاح له استعراض تجارب تشريعية مختلفة ومقارنتها للوصول إلى رؤية إصلاحية مناسبة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن الفقه القانوني والتشريعات المدنية الحديثة لم تتوصل حتى الآن إلى تعريف محدد وواضح لمفهوم الذكاء الاصطناعي، كما بيّنت أن ما طرحه البرلمان الأوروبي بشأن منح الشخصية القانونية للروبوتات ذات القدرة على التعلم العميق يُعد طرحاً غير مألوف وغريباً عن الأطر التشريعية في العالم العربي لما يحمله من أبعاد قانونية وفلسفية معقدة.

وبالنظر إلى أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، يمكن القول إن الجانبين يتفقان في تناولهما لمسألة المسؤولية المدنية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي بوصفها من القضايا المستجدة في الفكر القانوني المعاصر، إلا أن الاختلاف الجوهرى يتمثل في أن الدراسة السابقة ركزت على النظام القانوني العراقي ومقارنته بتشريعات أخرى، في حين أن هذه الدراسة الحالية تتناول الموضوع ذاته في سياق النظام القانوني السعودي، مع التركيز على المسؤولية المدنية الناشئة عن الجرائم الإلكترونية المرتكبة باستخدام الذكاء الاصطناعي، وهو ما يمنحها بعداً تطبيقياً متميزاً في إطار البيئة القانونية للمملكة العربية السعودية.

سابعاً هيكل ومخطط البحث:

سيتم تقسيم الدراسة إلى الفصل التمهيدي وهو الإطار العام للبحث والذي يتناول المقدمة، وأهمية البحث، أهدافه، وإشكالية البحث، وتساؤلاته، ومنهجية البحث، والدراسات السابقة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي.

المبحث الأول: التعريف بالذكاء الاصطناعي.

- المطلب الأول: المفهوم والسمات الجوهرية للذكاء الاصطناعي.

• الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي.

• الفرع الثاني: السمات التي تميز الذكاء الاصطناعي.

- المطلب الثاني: الجوانب الإيجابية والسلبية للذكاء الاصطناعي.

• الفرع الأول: المزايا والفوائد العملية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي.

• الفرع الثاني: المخاطر والتحديات المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته المعاصرة في المملكة العربية السعودية.

- المطلب الأول: أهمية الذكاء الاصطناعي وتمييزه عن المفاهيم المشابهة.

• الفرع الأول: أهمية الذكاء الاصطناعي في المجتمعات الحديثة.

• الفرع الثاني: الفرق بين الذكاء الاصطناعي والمفاهيم المشابهة له.

- المطلب الثاني: تصنيف الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه في المملكة.

• الفرع الأول: أنواع الذكاء الاصطناعي وفقاً لمستويات الأداء والوظيفة.

• الفرع الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات المختلفة.

الفصل الثاني: الأسس القانونية للمسؤولية المدنية عن الذكاء الاصطناعي في الجرائم الإلكترونية في النظام السعودي.

المبحث الأول: الإطار القانوني للشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في الأنظمة السعودية.

- المطلب الأول: الاتجاهات النظرية في تحديد مركز الذكاء الاصطناعي القانوني.

• الفرع الأول: الاتجاه المؤيد لمنح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة.

• الفرع الثاني: الاتجاه الرافض للاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

- المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية عن أفعال الذكاء الاصطناعي.

• الفرع الأول: الأسس النظرية التي تحكم قيام المسؤولية المدنية عن الجرائم الإلكترونية.

• الفرع الثاني: حدود التوسع في تطبيق أحكام المسؤولية المدنية على أفعال الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: الإطار النظامي للمسؤولية المدنية في النظام السعودي.

- المطلب الأول: التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية.

- الفرع الأول: الأسس النظامية والمرجعية التشريعية ذات الصلة بالذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثاني: مدى كفاية النصوص الحالية في مواجهة الجرائم الإلكترونية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.

- المطلب الثاني: التحديات القانونية في تحديد المسؤولية المدنية عن الجرائم الإلكترونية.

- الفرع الأول: صعوبة تحديد الفاعل الحقيقي في الجرائم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثاني: إشكالية التداخل بين مسؤولية المبرمج والمستخدم والنظام التقني.

الفصل الثالث: آثار المسؤولية المدنية وإثباتها في الجرائم الإلكترونية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي.

المبحث الأول: آثار قيام المسؤولية المدنية في النظام السعودي.

- المطلب الأول: وسائل التعويض وجبر الضرر في الجرائم الإلكترونية.

- الفرع الأول: الوسائل الأصلية للتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي.
- الفرع الثاني: الوسائل البديلة أو الاحتياطية لجبر الضرر المدني.

- المطلب الثاني: الآثار النظامية والاجتماعية للمسؤولية المدنية.

- الفرع الأول: الانعكاسات القانونية على الأفراد والمؤسسات.

- الفرع الثاني: أثر الاعتراف بالمسؤولية المدنية على تطوير التشريعات المستقبلية.

المبحث الثاني: إثبات المسؤولية المدنية ونفيها في الجرائم الإلكترونية في النظام السعودي.

- المطلب الأول: وسائل إثبات المسؤولية المدنية الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

- الفرع الأول: الأدلة الرقمية وإجراءات التتبع الإلكتروني.
- الفرع الثاني: دور الخبرة الفنية والتقارير التقنية في إثبات الضرر.
- المطلب الثاني: أوجه نفي أو دفع المسؤولية المدنية.
- الفرع الأول: موانع المسؤولية في النظام السعودي.
- الفرع الثاني: الأعذار القانونية والتقنية الدافعة للمسؤولية.

الفصل الرابع:

أولاً النتائج.

ثانياً التوصيات.

قائمة المراجع:

1. التونسي، آيات بنت أحمد، (2024)، "القواعد والإجراءات المنظمة لاستخدامات الذكاء الاصطناعي بالمملكة العربية السعودية وآثارها القانونية (دراسة تحليلية مقارنة)"، المجلة العربية للنشر العلمي، مج (7)، ع (73).
2. داغر، سارة محمد، (2023)، "المسؤولية المدنية عن اضرار الروبوت: دراسة مقارنة"، جامعة ميسان، كلية القانون قسم القانون الخاص.
3. علي، مصطفى راتب حسن، (2025)، "المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار الروبوت الطبي وآثارها"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع (48).
4. كريم، سلام عبد الله، (2022)، "التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي ((دراسة مقارنة))"، جامعة كربلاء، كلية القانون.
5. المالكي، خالد بن عبد الرحيم بن جابر، (2024)، "المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي دراسة تحليلية تأصيلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، مج (47)، ع (47)، 1765-1826.
6. المعبيد، عمر إبراهيم، (2023)، "المسؤولية الجزائية الناجمة عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة"، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مج (40)، ع (2).